العرب
الخميس 2021/11/18
السنة 44 العدد 12244

بقاء أردوغان مقلق وخروجه مقلق

الرئيس التركي يسارع نحو روسيا وإيران استباقا لهزيمة في الانتخابات الرئاسية القادمة

ترجح تقارير متواترة أن تدفع احتمالية الهزيمة في الانتخابات الرئاسية القادمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نحو تسريع انسحاب بلاده من حلف شمال الأطلسي في مقابل المزيد من التقارب مع روسيا وإيران، في زواج مصلحي يقول محللون إن واشنطن المتجهة نحو آسيا قد تغضّ الطرف عنه، وأنه سيثير قلقا لدى الدول العربية المتوجسة من النفوذ التركي.

واشنطن – تتصاعد التكهنات المستمرة حول أن الاقتصاد التركي المتعثر قد يكون شاهدا على خسارة الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في موعد أقصاه يونيو 2023، وهو الذي اعتمد سياسة اقتصادية يعتبرها خبراء في الاقتصاد السبب الرئيسي في ما آلت إليه الأوضاع بالبلاد.

وعلى ضوء تلك التكهنات، يقول أليستر نيوتن المحلل السياسي، في تقرير لمؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية إنه يمكن فحص الإنترنت لمعرفة المدة التي توقع المعلقون أن تفصلنا عن نهاية أردوغان. حيث وجد الباحث تقريرا لمجلة بارزة زعمت في يوليو 2019 أن "سيطرة أردوغان كانت تنتهي".

أليستر نيوتن

أردوغان سيدعي أن دولا تسعى للإطاحة به للبقاء في الحكم

ويجدر الذكر أن الاقتصاد التركي غارق في ورطة عميقة، ويرجع ذلك جزئيا على الأقل إلى إعطاء أردوغان الأولوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي على حساب الاستقرار الاقتصادي وآرائه بشأن السياسة النقدية. ويعتبر هذا المعادل الاقتصادي للروليت الروسي (لعبة حظ مميتة نشأت في روسيا) بالنسبة إلى بلد يحتاج إلى مستثمرين دوليين لدعم عبء دين خارجي بقيمة 450 مليار دولار.

ويرى نيوتن وهو دبلوماسي بريطاني سابق، أنه وعلى الرغم من تقديرات البنك الدولي بأن "الاضطراب الاقتصادي" ألقى 1.5 مليون تركي في براثن الفقر على مدى السنوات الثلاث الماضية، وعلى الرغم من حقيقة أن التضخم لا يزال يفوق نمو الأجور، إلا أن أردوغان لا يظهر أي علامة على الابتعاد عن معتقداته الاقتصادية القديمة.

ويثير هذا العديد من الأسئلة، منها عن هوية السياسي الذي سيتولى الرئاسة إذا خسر أردوغان الانتخابات. لكن المحلل البريطاني يقترح التركيز على ما قد يفعله أردوغان من الآن وحتى يوم الاقتراع لتأمين فترة ولاية أخرى وما قد يعنيه ذلك بالنسبة إلى المنطقة ككل.

وليس نيوتن فقط من يعتقد أن أردوغان مصمم على التمسك بالسلطة. فعلى سبيل المثال، نقلت لورا بيتل، في مقال نشر مطلع نوفمبر على الفايننشال تايمز، عن دبلوماسي أوروبي (لم يذكر اسمه) ما يلي "ما هو عدد المستبدين الذين استقالوا في اعتقادك؟".

ومع ذلك، لا يتفق الدبلوماسي البريطاني السابق مع من يتكهنون بأن أردوغان قد يلغي الانتخابات. ويتوقع أن يلجأ إلى نمطه الراسخ الكامن في قرع طبول الوطنية من خلال الادعاء بأن دولا ثالثة تسعى للإطاحة به، بما يتفق مع رد فعله الأخير على نداء روتيني من سفراء الناتو (وغيرهم) الذي جاء دعما لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 2019 بشأن قضية رجل الأعمال والمحسن عثمان كافالا.

ويتوقع المحلل أن يكون بنك خلق من نقاط الخلاف التي قد يتطلع أردوغان إلى استغلالها، حيث خسر قضية استئنافه الشهر الماضي ويواجه المحاكمة في الولايات المتحدة بزعم مساعدة إيران في التهرب من العقوبات. ولا شك في أن الحكم بالإدانة سيضرب وترا حساسا على أي حال لأن الحكومة التركية هي صاحبة المصلحة الأكبر. ولكن الأسوأ من ذلك أنه يمكن أن يشكل خطرا نظاميا على النظام المصرفي التركي بأكمله في الفترة التي تسبق انتخابات 2023.

ويشير المنطق إلى أن أنقرة يجب أن تسعى لنوع من الاتفاق السياسي مع واشنطن لمحاولة تجنب ذلك، كما يعتقد بعض المحللين.

ومع ذلك، يرجح نيوتن أن تضع السياسات الانتخابية عراقيل أمام مثل هذه الخطوة. وقد لا تستجيب الإدارة الأميركية بما يناسب الرئيس التركي لعدة أسباب. أولا، أثبت أردوغان أنه "حليف" صعب باستمرار للولايات المتحدة ومن الصعب تخيل أي خليفة لن تكون العلاقات معه أسهل. ثانيا، تتضارب ميوله الاستبدادية مع أجندة الرئيس جو بايدن المؤيدة للديمقراطية. ثالثا، ولأسباب سياسية داخلية، قد لا يرغب الرئيس الأميركي في أن يُرى وهو يترك منتهكي العقوبات في مأزق في الوقت الذي يتطلع فيه إلى إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتكمن في هذه النقطة بعض المخاطر. أولا، قد يقرر أردوغان، عن صواب أو خطإ، أن فشل الولايات المتحدة في إبرام صفقة من شأنها أن توقف الإجراءات ضد بنك خلق يرقى إلى محاولة محسوبة للإطاحة به. ثانيا، قد يقدم تلميحات سابقة صريحة بأنه قد يسحب بلاده من الناتو وخاصة إذا استمر الحظر على شراء تركيا لطائرات إف – 16 وظلت أنقرة على خلاف شديد مع شركاء الناتو بشأن شرق البحر المتوسط، ثم يجد نفسه مضطرا لفعل ذلك بغض النظر عما إذا كان يرغب حقا في ذلك أم لا.

لكن هذا لا يعني أن تركيا ستتجه بلا رجعة نحو الخروج. حيث تتطلب المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية فترة سماح مدتها عام واحد بعد تقديم إشعار رسمي بالانسحاب ويبدو أن من المحتمل، في صورة خسارة أردوغان الانتخابات، أن يسعى خليفته لعكس المسار.

ولكن ماذا لو نجح أردوغان في تأمين فترة ولاية أخرى؟ من الممكن أن ينظر في الانسحاب مرة أخرى، وهو ما قد يوافق أو لا يوافق عليه أعضاء الناتو الآخرون.

ومع ذلك، ونظرا لقربه المتزايد من الرئيس فلاديمير بوتين على الرغم من الخلافات الروسية التركية حول أرمينيا وأذربيجان وليبيا، فقد يقرر بدلا من ذلك التحالف بشكل أوثق مع موسكو. فقبل وقت قصير من اجتماعه مع بوتين في سبتمبر، وصف التعاون العسكري الروسي – التركي بأنه "ذو أهمية قصوى". كما تتعدد الدلائل على أن شريكي تركيا في عملية أستانا المتعلقة بسوريا، أي روسيا وإيران أيضا، قد يكونان على وشك قبول اقتراح تركي بمد هذا النهج إلى جنوب القوقاز.

وسيؤدي احتمال المزيد من الاندماج بين هذا الثلاثي حتما إلى إثارة ضجة في جميع أنحاء العالم العربي، لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكلاهما يحاول إصلاح العلاقات مع تركيا. ويجعل التوجه الأميركي نحو آسيا الرئيس بايدن مترددا في إيلاء مزيج من الاهتمام بالمنطقة وقد يقرر ببساطة ترك أردوغان وأصدقائه الجدد يواصلون مسارهم.

الأتراك لن يصبروا أكثر على أردوغان

وفي ما يتعلق باستمرارية مثل هذا الزواج المصلحي، ذكر أليستر نيوتن واحدة من مسرحيات شكسبير الشهيرة "حكاية الشتاء"، حيث جاء في ملاحظات المخرج على هامش فصلها الثالث "يخرج، يلاحقه دب". وفي هذا المشهد، يعدّ الدب روسيا والمسرح هو الناتو. ويجب على تركيا أن تضع في اعتبارها أن مخالب الدب، في المسرحية، هي التي تسببت في موت أنتيغون.

الأزمات المتعاقبة تفاقم معدلات الجرائم في لبنان

بيروت – لا تنحصر تداعيات الأزمة الاقتصادية في لبنان في غلاء المعيشة وتضاعف نسب الفقر والبطالة وغيرها من مظاهر الحياة الصعبة، بل تمتد لتزيد من خطر الكثير من الآفات الاجتماعية كجرائم السرقة والقتل، والتي تنذر بجرّ البلاد نحو منعطف أمني خطير يسير بالتوازي مع تفاقم الحالة الاقتصادية.

وخلصت دراسة أعدتها شركة الدولية للمعلومات اللبنانية (خاصة) إلى أن آخر الأرقام تشير إلى ارتفاع جرائم السرقة بنسبة 265 في المئة، والقتل بـ101 في المئة في البلاد إثر الأزمة التي تشهدها.

وبحسب تفاصيل الدراسة الصادرة الأربعاء فإنها تقارن فترة الشهور العشرة الأولى من 2021 بذات الفترة من عام 2019.

وذكرت الشركة في دراستها أنها استندت في أرقامها إلى البيانات الرسمية للجرائم التي تعدها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

ويعاني اللبنانيون منذ نحو عامين من أزمة اقتصادية طاحنة صنفها البنك الدولي واحدة من بين ثلاث أسوأ أزمات في العالم، أدت إلى انهيار مالي وتراجع كبير في القدرة الشرائية لمعظم المواطنين وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وقالت الدراسة إنه خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2019 سُجلت 89 جريمة قتل، بينما في الفترة نفسها من 2021 سُجلت 179 جريمة.

أما عمليات السرقة فقد ارتفعت من ألف و314 جريمة في الأشهر العشرة الأولى من 2019 إلى أربعة آلاف و804 جرائم في الفترة نفسها من العام 2021.

كما ارتفع معدل سرقة السيارات 213 في المئة، من 351 عملية سرقة لمركبات في الفترة المستهدفة من 2019 إلى 1097 في 2021.

ووفق دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي فإن 74 في المئة من سكان لبنان يعانون من الفقر.

ويعمق ملف اللاجئين مآسي لبنان حيث يبلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين لديه نحو 1.5 مليون، بينهم حوالي 900 ألف مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويعاني معظمهم أوضاعاً معيشية صعبة مقارنة بغيرهم من المواطنين اللبنانيين.

ومنذ احتجاجات أكتوبر 2019 لزم اللبنانيون الشوارع، حيث يخرجون بشكل يومي تقريبا احتجاجا على الأوضاع السياسية وحتى الاقتصادية والأمنية، لكن الطبقة الحاكمة لا يبدو أنها تعمل على حلّ أزمات البلاد بل تزيد من خطورتها مع انشغالها بخلافات داخلية وأخرى خارجية.

ومطلع هذا الأسبوع أقدم عدد من اللبنانيين على قطع بعض الطرقات في مدينة صيدا جنوب البلاد احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع سعر صرف الدولار. وأول نوفمبر الجاري دخل موظفو المؤسسات الحكومية في لبنان الذين يبلغ عددهم نحو 300 ألف في إضراب مطالبين بتعديل رواتبهم التي فقدت نحو 95 في المئة من قيمتها الشرائية.

وتسببت الأزمة المالية التي تجتاح لبنان منذ نحو عامين في تقلص قدرات عدد أكبر من الأسر على التكيف في الوقت الذي انهارت فيه العملة المحلية بينما تقدّم الحكومة مساعدات رمزية لا تكاد توفر القوت اليومي، وحتى إن فعلت فإنها تصطدم بفقدان العديد من المواد الغذائية والأدوية من السوق، واحتكارها من قبل جهات نافذة تسعى للتحكم في التوجه السياسي العام للبلاد.

محمد شمس الدين

تفشي الفقر هو سبب ارتفاع الجرائم بشكل غير مسبوق

وفي تقارير سابقة لها أكدت قوى الأمن أن عمليات السرقة استهدفت أيضا حليب الأطفال والطعام والأدوية، وهي حوادث سرقة غير مسبوقة وتعدّ وليدة الأوضاع الراهنة. وذكرت التقارير الأمنية أن أغلب الضحايا كشفوا أن السارقين كانوا يعتذرون منهم بعد القيام بسرقتهم متعللين بأنهم لا يجدون طعاما لأطفالهم وأنهم فقدوا وظائفهم.

وأشار الباحث في شركة "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين إلى أن تفشي الفقر هو سبب ارتفاع هذه النسبة من الجرائم، محذراً من المزيد من التدهور الأمني في الأشهر المقبلة في حال استمرت الأزمة الاقتصادية.

وقال شمس الدين إنه "لطالما كان لبنان يتصف سابقاً بالتضامن والأمن الاجتماعي، إلا أنه في العامين الأخيرين لم يعد كذلك بعدما ارتفعت معدلات الجرائم والسرقة بشكل غير مسبوق".

وبالإضافة إلى أزماته الداخلية يواجه لبنان أسوأ أزمة دبلوماسية يمر بها مع دول الخليج، والتي تسببت فيها تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي التي انتقد فيها التدخل الذي تقوده السعودية في اليمن، والتي دفعت الرياض إلى طرد سفير لبنان واستدعاء سفيرها وحظر جميع الواردات من لبنان. وتضامنا مع السعودية قامت البحرين والكويت بالخطوة نفسها، فيما سحبت الإمارات دبلوماسييها من بيروت وقررت منع مواطنيها من السفر إلى لبنان.

وفي هذا السياق حذّر سفيرا لبنان لدى السعودية والبحرين فوزي كبارة وميلاد نمور من الارتدادات الكارثية للأزمة مع دول الخليج، مؤكديْن ضرورة إعادة الأمور إلى مسارها.

وشددا في تصريحات الأربعاء خلال لقائهما البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي على دور دول الخليج في مساعدة لبنان اقتصاديا، وضرورة الإسراع لمعالجة الأزمة قبل أن تتوسّع الفجوة.

وتحذّر أوساط سياسية لبنانية من الارتدادات الكارثية للأزمة مع دول الخليج على الوضع الاقتصادي وبالتالي الوضع الاجتماعي أيضا، فصادرات لبنان إلى المملكة العربية السعودية فقط تبلغ 600 مليون دولار سنوياً، وبالتالي فالمصانع اللبنانية ستواجه خطر إقفال أبوابها، وخروج الآلاف من فاقدي العمل إلى الشوارع محتجين أو مشردين.

نحن ضحايا الفقر والجرائم أيضا